### حمّاد ينتقد صبّ الزيت على النار من قبل نائب قواتي

# اشتباك للجيش اللبناني مع عناصر فتح ـ الانتفاضة يعيد تحريك مسألة السلاح خارج المخيمات

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس

في حادث هو الثاني من نوعه بعد اطلاق النار على «طوبوغرافي» مدني تابع للجيش اللبناني تعرضت امس دورية تابعة للجيش اللبناني لاطلاق نار اثناء قيامها بجولة في تلال وادي الاسود في عيتا الفخار ينطا ـ قضاء راشيا على الحدود اللبنانية السورية من قبل عناصر تابعة لحركة فتح ـ الانتفاضة، مما ادى الى اصابة المجند مصطفى مدلج بجروح خطرة نقل على اثرها الى مستشفى فرحات في جب جنين للمعالجة، فيما فُقد الاتصال بجندي آخر يدعى خالد ابراهيم، علم أنه خُطف على ايدي المسلحين الفلسطينيين قبل أن يعود ويلتحق بوحدته. وعلى الاثر دارت اشتباكات استمرت نحو ساعة استخدمت فيها الاسلحة الرشاشة الخفيفة والمتوسطة وأسفرت عن وقوع اصابات في العناصر الفلسطينية نقلت للمعالجة داخل الاراضي السورية كون المركز مرتبطا بالحدود السورية مع لبنان.

وطرح الاشتباك علامات استفهام حول أبعاده ومدى ارتباطه بعملية الحوار الجارية في لبنان التي أقرّت نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في مهلة 6 أشهر.

وصدر عن قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه البيان الاتي «خلال مرور دورية تابعة للجيش في منطقة عيتا الفخار ـ ينطا، فوجئت بإطلاق نار من مركز مستحدث لعناصر فلسطينية مسلحة، فردت الدورية على مصادر النار بالمثل، وقد تم تعزيزها بعناصر إضافية حيث قامت بإزالة المركز المستحدث ومصادرة عتاده وتركيز قوة في نفس المكان. نتج عن الحادث إصابة أحد العسكريين بجروح خطيرة، وقد بوشرت التحقيقات لمعرفة الفاعلين وملاحقتهم».

وفور تبلّغ وزير الاتصالات مروان حمادة الذي كان مجتمعاً بالممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة في لبنان غير بيدرسون أدلى بتصريح قال فيه «ان هذا الحادث على الحدود اللبنانية السورية الذي استهدف مرة اخرى الجيش اللبناني ان دل على شيء فعلى ان التسلل مستمر وأزمة السلاح الفلسطيني غير الشرعي خارج المخيمات مستمرة، وان المعالجات التي سعى اليها لبنان من خلال قرارات مؤتمر الوفاق الوطني، لا تزال حبراً على ورق. لهذا كله رأيت ان اقول انه ربما يكون قرار مجلس الامن المتوقع صدوره خلال ساعات من الآن، مدماكاً جديداً في تحصين استقلال لبنان وسيادته وسلامة اراضيه في وجه هذا التحرش المستمر عليه».

وأعلن نائب رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» النائب جورج عدوان تعليقاً على الحادث «أنه اذا لم يُلقَ القبض على من أطلق النار على دورية الجيش وعلى من خطف الجندي نكون دولة سائبة ويكون استقلالنا قيد التفتت تدريجياً»، وطالب الحكومة «بأن تعطي الاوامر فوراً للجيش اللبناني ليتصرّف وفق الاصول والقوانين، فهذه الامور لم يعد بالامكان أن تتم معالجتها بالحوار والتراضي، فهذا السلاح ليس فلسطينياً بل هو سلاح غريب يزعزع الاستقرار بأيدي فلسطينيين».

وعلق أمين سر حركة «فتح ـ الانتفاضة» ابو فادي حماد على حادث اطلاق النار على دورية الجيش اللبناني فأكد «ان الجيش اللبناني ليس خصماً لنا، والحادث تم تجاوزه بروح اخوية»، معتبراً «ان الحادث عابر ولا احد له مصلحة في تعكير الامن، والعنصر في الجيش اللبناني جرى تسليمه، والجريح نتمنى له الشفاء».

وقال «نحن على تواصل مع الجيش اللبناني الذي هو شقيق لنا، وقد قدم الكثير من الشهداء والجرحى».

واشار الى «ان ما جرى نتركه للمعالجة في مكانه الصحيح، ونترك ما هو للاعلام للاعلام».

وأكد حماد «وجود تواصل مع الجيش اللبناني والمخابرات وكثير من الاصدقاء اللبنانيين، وهم كثر»، مشيراً الى اجتماعات تدور لحل هذا الاشكال.

ورداً على سؤال حول ما اذا كان للحادث علاقة او مفصول عن الحادث الذي حصل في نفس المنطقة قبل اشهر قال «من يسمع اليوم تصريحا للنائب جورج عدوان حول الحل الذي يجب اتباعه مع الفلسطينيين على طريقة (القوات اللبنانية) وامثالها فمعنى ذلك انهم يريدون مزيداً من الفتنة، ونحن حريصون على معالجة اي اشكال بروح اخوية صادقة، فهؤلاء يبالغون، ويصبون الزيت على النار على قاعدة الفتنة، فنحن ضيوف في لبنان واشقاء، ولا تناقض ولا تصادم اطلاقاً مع الجيش اللبناني والدولة اللبنانية».

ورأى النائب بطرس حرب أنه «من المؤسف والمعيب أن يطلق مسلحون فلسطينيون النار على الجيش اللبناني، وأن يخالفوا بذلك أبسط اصول الضيافة التي تفرض على الضيف احترام المضيف وقوانين دولته».

ولاحظ «أن ما يدعو الى الاستغراب والاستهجان هو حصول الاعتداء في الوقت الذي توافق فيه اللبنانيون على اعادة تأكيد دعمهم للحق الفلسطيني وعلى تحسين ظروف اقامة الفلسطينيين في لبنان على الصعيد الانساني والاجتماعي وعلى تحمّل مسؤولية توفير الحماية لهم من كل خطر قد يتعرضون له».

واعتبر رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن «ان هذا الحادث الخطير لا يمكن ادراجه الا في خانة التعدي المشين على ابناء هذه المؤسسة التي ترعى حماية اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين على السواء. ويعيدنا هذا الحادث في مدلوله الجغرافي الى صدامات مفتعلة، كتلك التي حصلت في اواخر الستينات من القرن الماضي للنيل من هيبة السلطة».

وقال «اننا، اذ نستنكر هذا العمل الاجرامي البالغ الخطورة، نهيب بجميع الكوادر الفلسطينية الموجودة على ارضنا ان تسارع فوراً الى تسليم الجناة منعاً لاي تداعيات محتملة لا تخدم مصلحة اللاجئين، بعدما فتح لبنان صدره وشرع في اجراءات قانونية لتحسين اوضاعهم الاجتماعية والانسانية».

جنود من الجيش اللبناني يتمركزون في خنادق محاذية للحدود السورية في منطقة ينطا خلال اشتباكات مع عناصر فتح الانتفاضة

### تزايد الدعوات في لبنان للافراج عن المعارض السوري المعتدل ميشيل كيلو

# حملة الاعتقالات تتواصل ضد موقعي اعلان بيروت دمشق والقضاء السوري يوجه لكيلو تهما تصل عقوبتها حتى السجن المؤبد

## جنبلاط حيا موقّعي اعلان بيروت ـ دمشق داعياً للافراج عن المعتقلين والغاء قانون الاعدام

■ بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس: بعد ايام على اعتقال السلطات السورية المفكر ميشيل كيلو، حيا رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط في بيان له المثقفين اللبنانيين والسوريين الذين وقعوا على إعلان بيروت ـ دمشق، واستنكر «قيام النظام السوري بحملة الاعتقالات التي طاولت الموقعين على الاعلان، ومنهم ميشيل كيلو ومحمود مرعي ونضال درويش، مما يخالف أبسط حقوق الانسان ويدل على أداء وسلوك هذا النظام القمعي».

ودعا النائب جنبلاط الى «الافراج عن المعتقلين الذين يمثلون الرأي الحر في سورية ويطالبون بحقوقهم الديمقراطية المشروعة»، مؤكداً على «ضرورة إلغاء قانون الاعدام في حق جماعات سياسية لمجرد مخالفتهم في الرأي لتوجهات النظام السوري، على أمل قيام نظام ديمقراطي حر يحترم حقوق الانسان وحرية الرأي والعمل السياسي».

## المنظمة العربية لحرية الصحافة تستنكر الإعتقالات السياسية في سورية

■ لندن ـ يو بي أي: استنكرت المنظمة العربية لحرية الصحافة التي تتخذ من لندن مقراً لنشاطاتها تصاعد عمليات الإعتقال السياسي في سورية خلال الأيام الأخيرة.

وقالت المنظمة في بيان امس الاربعاء «إن الإعتقالات تدل على نفاد صبر نظام حزب البعث الحاكم في سورية من ارتفاع أصوات المعارضة الديمقراطية في داخل البلاد».

وطالبت السلطات السورية بـ«إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والكف عن عمليات المطاردة والإعتقال للمدافعين عن حق الشعب السوري في الحصول على حرياته العامة كاملة وغير منقوصة».

■ دمشق ـ اف ب: اعلنت المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية ان القضاء العادي وجه امس الاربعاء الى الكاتب والناشط السوري ميشيل كيلو تهما تصل عقوبتها حتى السجن المؤبد.

وقالت المنظمة في بيان ان «قاضي التحقيق رغيد توتنجي اصدر مذكرة توقيف بحق كيلو ووجه له تهما تتراوح عقوبتها من «الاعتقال المؤقت حتى الاعتقال المؤبد والاشغال الشاقة».

ومن بين هذه التهم «اضعاف الشعور القومي» و«ايقاظ النعرات العنصرية او المذهبية» و«نشر اخبار كاذبة او مبالغ فيها من شانها ان تنال من هيبة الدولة او مكانتها» و«الذم والقدح بحق رئيس الدولة او المحاكم» كما اوضح البيان.

وتواصلت حملة الاعتقالات في سورية التي تطال الموقعين على اعلان بيروت ـ دمشق الداعي لتصحيح جذري للعلاقات السورية ـ اللبنانية مع توقيف ثلاثة اشخاص جدد امس الاربعاء على ما افادت منظمات الدفاع عن حقوق الانسان.

فقد اعلن رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الانسان عمار القربي لوكالة فرانس برس ان الاجهزة الامنية السورية اعتقلت فجر امس الاربعاء ناشطين في مجال الدفاع عن الحريات هما من الموقعين على اعلان بيروت ـ دمشق كما اعتقلت شخصا ثالثا لتشابه في الاسماء.

وأوضح القربي ان الاجهزة الامنية اعتقلت في حماة (320 كلم شمال دمشق) الطبيب والناشط في مجال حقوق الانسان صفوان طيفور.

واضاف ان اجهزة الامن اعتقلت ايضا في حمص (162 كلم شمال دمشق) المترجم محمود عيسى. وكان عيسى اعتقل من 1992 الى 2000 لانتمائه لحزب العمل الشيوعي (المعارض).

كما اعتقل خالد خليفة وهو «مواطن لا نشاط سياسيا له» في دير الزور (432 كلم شمال شرق دمشق) على ما افاد القربي الذي اوضح ان اعتقاله تم «نتيجة لتشابه بالاسماء» بينه وبين احد موقعي البيان.

وكانت الاجهزة الامنية اوقفت الثلاثاء محمود مرعي امين سر المنظمة العربية لحقوق الانسان ونضال درويش عضو لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في الحسكة (شمال شرق سورية) وهما ايضا من الموقعين على اعلان بيروت ـ دمشق.

وكان الكاتب والناشط السوري ميشيل كيلو اعتقل الاحد واحيل الى القضاء. وهو من ابرز الموقعين على البيان الذي يدعو الى تصحيح جذري للعلاقات السورية ـ اللبنانية بدءا بالاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان مرورا بترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسي بين البلدين.

وقال القربي «انها حملة منظمة تستهدف الموقعين على اعلان بيروت ـ دمشق» مضيفا ان هذه الحملة «مرهونة بتأزم العلاقات المتزايد بين البدين».

واضاف ان حملة الاعتقالات التي تشهدها سورية حاليا «هي الاوسع» منذ الاعتقالات التي جرت في خريف 2001 معلنة نهاية ربيع دمشق.

وفي بيروت تزايدت دعوات المثقفين والاحزاب السياسية من اجل اطلاق سراح ميشيل كيلو وطالب الكاتب ادونيس السوري الاصل السلطات السورية بان تعمل على اطلاقه، «لا احتراما للانسان وحقوقه فحسب، وانما كذلك احتراما لسورية ووفاء لتاريخها الابجدي العظيم».

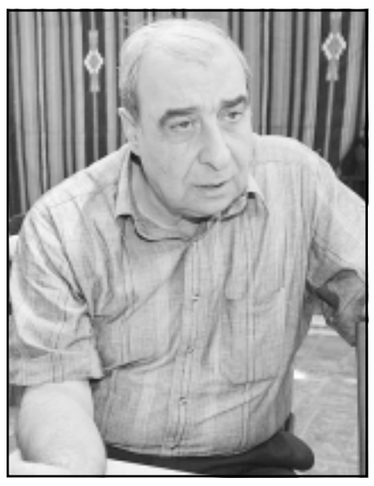

ميشيل كيلو

وكان 274 مثقفا وناشطا وسياسيا سورية ولبنانيا قد دعوا في اعلان مشترك الاسبوع الماضي الى تصحيح جذري للعلاقات السورية ـ اللبنانية بدءا بالاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان ومرورا بترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسي بين البلدين.

# القائم بالاعمال الفلسطيني ببغداد يدعو الفلسطينيين لعدم التوجه الى حدود سورية

■ بغداد ـ اف ب: طلب دليل القسوس القائم بالاعمال الفلسطيني في بغداد امس الاربعاء من الفلسطينيين المتواجدين في العراق عدم التوجه الى الحدود مع سورية بسبب الاوضاع الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون الموجودون على الحدود والممنوعون من دخول الاراضي السورية.

وقال القسوس في اتصال هاتفي مع «فرانس برس»، «اطلب من الجالية الفلسطينية الموجودة في العراق عدم التوجه الى الاراضي السورية».

واضاف ان «الفلسطينيين الموجدين حاليا في المنطقة الحرام بين الاراضي السورية والعراقية يعانون اشد المعاناة من الاحوال المعيشية».

واوضح القسوس «لم يسمح لهم بالدخول الى سورية ولا زالوا ينتظرون هناك في ظروف صعبة جدا».

وكان 244 لاجئا فلسطينيا بينهم نساء واطفال ممن غادروا العراق بسبب الاوضاع الامنية والمعيشية، دخلوا سورية في التاسع من ايار (مايو) من خلال نقطة التنف الحدودية، على بعد 300 كلم شمال شرق دمشق، بعد اسابيع من الانتظار على الحدود العراقية الاردنية دون ان يسمح لهم بالدخول الى الاردن.

وطالب القسوس جميع الفلسطينيين في العراق «عدم اتخاذ قرار بالرحيل من العراق لان المفاوضات مازالت جارية مع الحكومة العراقية وقوات الاحتلال في العراق لتحسين اوضاعهم المعاشية والامنية».

وناشدهم بان «لا ينجروا وراء الاهواء السياسية التي لا يستفيد منها الا من لهم مآرب سياسية تخدم مصالحهم».

واكد القسوس للفلسطينيين في العراق انه «يقوم باتصالات يومية مع كل الاطياف السياسية العراقية والحكومية وقوات الاحتلال وقد اكد له الجميع ان الفلسطينيين في العراق ضيوف على الشعب العراقي وما جرى من حوادث لا يتعدى سحابة صيف ستزول قريبا».

وشدد القسوس في الوقت نفسه الى ان «الحل الامثل والوحيد للفلسطينيين البالغ عددهم حوالي عشرين الفا في العراق هو العودة الى بلدهم فلسطين».

وكان القائم بالاعمال الفلسطيني اعلن في اواخر شهر اذار (مارس) الماضي ان العشرات من الفلسطينيين حملة الوثائق العراقية «غادروا هربا من الاوضاع الامنية الحالية المتردية باتجاه الاردن لكن السلطات هناك تمنع ادخالهم فباتوا عالقين في المنطقة العازلة».

واكد القسوس حينها ان «ما لا يقل عن 55 فلسطينيا قتلوا في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين قبل ثلاث سنوات».

# العفو الدولية: قرار محكمة العدل الإسرائيلية يكرّس التمييز العنصري

■ لندن ـ يو بي أي: اعتبرت منظمة العفو الدولية القرار الذي أصدرته محكمة العدل الإسرائيلية القاضي بتأييد قانون يحرم العائلات من حقوقها على أساس الإثنية أو الأصل القومي بأنه يشكل خطوة أخرى على طريق ترسيخ التمييز العنصري في إسرائيل.

وقالت المنظمة في بيان امس الأربعاء «إن قانون الجنسية والدخول الى إسرائيل يمنع لم شمل عائلات الإسرائيليين المتزوجين من فلسطينيي الأراضي المحتلة ويستهدف تحديداً العرب الإسرائيليين (مواطني إسرائيل الفلسطينيين) الذين يشكلون خمس سكان إسرائيل، والمقدسيين الفلسطينيين لأنهم هم الذين يتزوجون من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة».

وأضافت «إن آلاف الأزواج يتأثرون بهذا القانون القائم على التمييز والذي يجبر العرب الإسرائيليين الذين يتزوجون من فلسطينيات على مغادرة بلادهم أو الإنفصال عن زوجاتهم وأطفالهم، فيما يتعرض الأزواج الفلسطينيون الذين يقيمون في إسرائيل بدون تصريح بصورة دائمة لخطر الطرد والإنفصال عن عائلاتهم في حين يخسر المقدسيون الفلسطينيون نهائياً إقامتهم وحقهم في العيش في القدس مجدداً إذا إنتقلوا للعيش خارج المدينة».

ورأت منظمة العفو الدولية أن القانون الجديد «ينتهك الحظر المطلق المفروض على التمييز الوارد في القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعاهدات التي صدّقت عليها إسرائيل وهي ملزمة التقيد بها بما فيها الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وإتفاقية حقوق الطفل».

ووصفت المنظمة النص الوارد في القانون الذي يجيز المنح الإستنسابي لتصاريح الإقامة المؤقتة للأزواج الفلسطينيين الذكور الذين تتجاوز أعمارهم 35 عاماً والزوجات اللواتي تتجاوز أعمارهن 25 عاماً بأنه «تعسفي بطبيعته ولا يغير الطابع القائم على التمييز للقانون كما أنه لا يفيد أغلبية الأزواج الإسرائيليين ـ الفلسطينيين الذين يتزوجون في سن أصغر».

وقالت إن السلطات الإسرائيلية «سعت الى تبرير القانون بأسباب أمنية، لكنها لم تقدم أي أدلة مقنعة على ذلك حتى المزاعم القائلة إن حوالي 25 شخصاً وُلد بعضهم لآباء إسرائيليين ولم يكونوا في إسرائيل نتيجة جمع شمل العائلات شاركوا في هجمات تشكل جرائم ذات صلة بالأمن لا يمكن أن تبرر حرمان كل فلسطيني من جميع شمل عائلته لأن ذلك قائم على التمييز وغير متناسب ويشكل ضرباً من ضروب العقاب الجماعي الذي يحظره القانون الدولي».

ودعت المنظمة الحكومة الإسرائيلية وأعضاء الكنيست الى «إلغاء هذا القانون وضمان تقيّد أي خطوات تُتخذ لمعالجة بواعث القلق الأمنية ومن ضمنها أي تعديلات على قانون الجنسية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان لا سيما مبدأ عدم التمييز».

# صحافي إسرائيلي يطالب بيرتس بضبط تجار الأسلحة الإسرائيليين

■ تل أبيب ـ يو بي أي: طالب صحافي إسرائيلي وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد بضبط تجار الأسلحة الإسرائيليين.

وكتب محلل الشؤون الإستراتيجية في صحيفة «هآرتس» يوسي ميلمان مقالاً امس الاربعاء قال فيه إنه «يكاد لا يكون هناك مواجهة عسكرية أو صراع عرقي أو حرب أهلية لا يتعامل طرف فيها، وأحيانا كلا الطرفين، مع تجار أسلحة ومستشارين أمنيين ومرشدين وحراس إسرائيليين».

وأضاف أن هؤلاء التجار يبيعون أسلحة من صنع إسرائيل وأسلحة استخدمها الجيش الإسرائيلي في الماضي ومن كل مصدر آخر في العالم لكل من يطلب شراء هذه الاسلحة.

وتابع «لا يمر يوم لا تصل فيه الى إسرائيل بعثة أمنية لشراء أسلحة أو تقنيات أمنية.وتصل هذه الوفود لإسرائيل بدعوة من تجار الأسلحة أو شركات أمنية التي تعرض أمامهم الأجهزة الحديثة ومن ثم تنظم لهم لقاءات مع وزير الدفاع أو مسؤولين (أمنيين) وضباط رفيعي المستوى».

ولفت ميلمان الى تقرير نشرته منظمة العفو الدولية (أمنستي) الأسبوع الماضي حول حجم تجارة الأسلحة من إسرائيل ودول أخرى في العالم الذي يؤدي الى ترسيخ النزاعات في العالم ويشكل وقودا للحروب.

وقال إن هذا النشاط «معروف للمسؤولين في وزارة الدفاع ولضباط الجيش الإسرائيلي ولكل من يعرف وضالع في ما يسمى بالصناعات الأمنية. والأخطر من كل ذلك أن هذا النشاط يجري بدعم وتشجيع وزارة الدفاع». وأشار ميلمان الى أن تجارة الأسلحة من إسرائيل تتم بشكل ينطوي على مصالح متناقضة.

وأوضح أن هناك «ضباطا في الجيش الإسرائيلي مسؤولون عن اقتناء أسلحة ومعدات ويجرون اتصالات مع مصانع عسكرية ومن ثم يحظون بعد تركهم الخدمة في الجيش بعمل مع عقود متخمة في المصانع نفسها».

وأضاف «وهناك ملحقون عسكريون (في السفارات الإسرائيلية) أو أفراد موساد الذين يطورون علاقات في الدول التي يعملون فيها وبعد تركهم الخدمة يقومون بأعمال تجارية مشتركة ومدير عام وزارة الدفاع السابق عاموس يارون هو مجرد مثال واحد على ذلك».

### تل ابيب: تسلح ايران النووي سيدفع العديد من دول المنطقة الى سباق التسلح

# واشنطن تزعم: سورية تطور قدرات نووية تشتمل على تنقية اليورانيوم والمخابرات الامريكية تتابع التطورات بقلق

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

في اطار الحملة الموتورة على سورية وايران واقحام الدولتين في سباق التسلح النووي في منطقة الشرق الاوسط كمقدمة لفرض الحصار عليهما وفرض العقوبات الاقتصادية على الدولتين نقل موقع صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية على شبكة الانترنت امس الاربعاء تقارير اسماها بالسرية صادرة عن وكالة الاستخبارات الامريكية (cia) انها تشتبه بان سورية قد تلقت تكنولوجيا نووية من اجل انتاج اسلحة نووية من المجموعة الباكستانية للعالم عبد القدير خان.

واضافت المصادر الاسرائيلية التي تحدثت الى الموقع الالكتروني ان هذه التفاصيل وردت في التقرير السنوي للكونغرس حول انتشار الاسلحة النووية في العالم، حيث اشير الى ما اسمته القلق من احتمال وصول معلومات او تكنولوجيا نووية الى سورية.

وبحسب المصادر ذاتها، فقد وردت هذه التفاصيل في التقرير الاستخباري الذي يتناول العام 2004. وقد تأخر نشر التقرير لاسباب بيروقراطية مرتبطة بنقل المسؤولية عن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الى وزارة الامن القومي الجديدة التي تشرف على كافة وكالات التجسس الامريكية.

وجاء ان هذه هي المرة الاولى التي تربط ادارة بوش بشكل علني بين سورية وبين ما اسمته شبكة تجار الذرة الباكستانية التابعة لعبد القديرخان، والتي حملتها المسؤولية عن تزويد ليبيا وايران وشمال كوريا بمعدات نووية، على حد تعبير المصادر الاسرائيلية.

وقال الموقع الاسرائيلي ان صحيفة «واشنطن تايمز» الامريكية قامت بنشر مقتطفات من التقرير، جاء فيها ان سورية اجرت دراسات نووية في منشات تقع في دباية وديار الهاجر.

وبحسب التقرير فانه في العام 2004 واصلت سورية تطوير قدرات نووية مدنية بما فيها تكنولوجيا تنقية اليورانيوم. كما جاء ان سورية تشغل منشآت قادرة على معالجة التعرض لاشعة الوقود النووي ومواد مشعة «راديواكتيفية» اخرى، ومن الممكن ان تكون قابلة للاستخدام في برامج الاسلحة النووية، كما قالت المصادر ذاتها. اما بشأن الصواريخ، فيقول التقرير ان سورية تواصل البحث عن مساعدات في بناء محركات صواريخ تعمل على الوقود الصلب، وان كوريا الشمالية كانت قد زودت سورية بمعدات ومساعدات لبرنامجها الصاروخي. وتقوم سورية بتطوير صواريخ من طراز «سكاد دي»، التي تعمل بالوقود الصلب ويصل مداها الى 800 كيلومتر، وانواع اخرى من الصواريخ بمساعدة ايران وشمال كورية.

ومضت المصادر الاسرائيلية قائلة ان الادارة الامريكية تتابع بقلق جهود الدراسات والتطوير في البرنامج النووي السوري، في بحثها عن اي اشارة لنشاطات من الممكن ان تنتهي ببرنامج اسلحة نووية. كما تتابع الاستخبارات الامريكية الجهود السورية في امتلاك تكنولوجيا نووية مدنية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خشية ان تستخدم هذه التكنولوجيا لبناء اسلحة نووية. وكان القائد السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال الاسرائيلي اهارلون زئيفي فاركش، قد حذر في محاضرة القاها في تل ابيب قبل يومين من ان التسلح النووي الايراني سيقود العديد من دول منطقة الشرق الاوسط الى سباق التسلح والبحث عن تطوير برامج نووية، الامر الذي يثير القلق، كما قال انه لا يمكن الغاء الحرب التقليدية، مشيرا الى ان امكانية المواجهة في المستقبل في شمال الدولة العبرية مع سورية ومنظمة حزب الله اللبنانية كانت وما زالت وستبقى قائمة.

# صحيفة سورية تشن هجوما عنيفا على المثقفين الموقعين على بيان بيروت ـ دمشق

■ دمشق ـ اف ب: شنت صحيفة «تشرين» الحكومية السورية امس الاربعاء هجوما عنيفا على المثقفين السوريين واللبنانيين الذي اصدروا بيانا يدعو الى تصحيح جذري للعلاقات السورية ـ اللبنانية. وقالت الصحيفة «من الغرابة ان يقف هؤلاء المثقفون السوريون واللبنانيون اليوم ليصدروا بيانا يوحون من خلاله ان سورية تهدد لبنان وينسون اسرائيل ودورها التخريبي وعدوانها الذي لا يتوقف». وتساءلت الصحيفة اذا كان «التبرع لتبرئة اسرائيل وادارة بوش من كل ما يجري واتهام سورية يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين؟ ولماذا الان وفي هذا التوقيت بالذات حيث تمارس الادارة الامريكية ضغوطها الشرسة على مجلس الامن الدولي لاستصدار قرار يطالب سورية باقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان؟».

# نفى ان تكون سورية ساهمت في المشروع ولم يرفض فكرة معالجة المستوطنين الصليب الاحمر الدولي يعلن البدء في مشروع بناء المركز الصحي في الجولان المحتل

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

بعد طول انتظار اعلن امس الاربعاء السيد كارلوس باتيوس نائب مدير الصليب الاحمر في اسرائيل والاراضي المحتلة البدء في مشروع بناء مستشفى في الجولان العربي السوري المحتل.

وكان السيد باتيوس قد التقى مع لجان الوقف في قرى الجولان السوري المحتل في مركز الشام مستعرضا اخر التطورات بخصوص المستشفى الذي طال انتظاره. تلاه اجتماع مع الكوادر الطبية في الجولان والذين جميعهم من ابناء القرى السورية المحتلة حيث بحث معهم الية العمل بعد اتمام المشروع الذي سيقام بمدخل قرية مجدل شمس المحتلة، مكان المستوصف القديم الذي تبرع به السيد يوسف الصفدي في الستينات من القرن الماضي، اضافة الى مساحة من المدرسة القديمة.

وفض الاجتماع على ان يعاد اللقاء بعد اسبوع لسماع مقترحات الاطباء حول الية تشغيل المركز الطبي وكيفية ادارته بالكوادر المحلية. يشار الى ان المبنى مساحته تصل الى 1500 متر، طابق واحد فقط يوجد به حوالي 70 غرفه بين ادارة وخدمات ومرضى اضافة الى ثمانية اسرة للرجال وثمانية للنساء وغرفة طوارئ، مع امكانية التوسع مستقبلا بشكل افقي وعمودي عند استدعاء الحاجة حيث سيباشر العمل خلال شهر من يوم الاعلان وسينتهي في اذار (مارس) العام القادم وستقوم لجنة الصليب الاحمر بدفع التكاليف الكاملة للمشروع.

في الاجتماع المذكور سئل المسؤول في الصليب الاحمر عن الظروف التي سمحت لاسرائيل بالموافقة على بناء المستشفى؟ فأجاب: لقد قمنا بمسح صحي للمنطقة عام 2002 بعد طلب تقدم به السكان لكن السلطات الاسرائيليه رفضت الموضوع في حينها، ولكن بعد ادخال نجمة داوود في كانون الاول (ديسمبر) عام 2005 الى الشارة الدولية استطعنا الحصول من الجهات الاسرائيليه على الموافقة على اقامه المشروع.

وبالنسبة للاطباء الذين سيعملون في المركز الطبي فسيكونون اطباء محليين من الجولان.

كما وسئل ممثل الصليب الاحمر عن المستفيدين من خدمات المركز؟ هل سيستفيد منه المستوطنون ايضا؟ وهل كان لاسرائيل طلب من هذا القبيل؟فرد قائلا:يمكن للجميع الاستفادة منه، فهذا مبدأ الصليب الاحمر الدولي، وهو عدم التفريق بين بني البشر لاي سبب كان، ولكن المشروع يبنى من اجل قرى مجدل شمس، ومسعدة، وبقعاثا، وعين قنية، والغجر. لا اعتقد ان الاطباء الذين سيعملون في المركز سيرفضون تقديم الخدمة الطبية لاي شخص يأتيهم، فهذا يتناقض مع مبادئهم ايضا. ولم يكن لاسرائيل اي طلب كهذا.اما بالنسبة للمشاركة السورية في بناء هذا المركز الطبي فقد نفى مسؤول منظمة الصليب الاحمر ان تكون هناك اية مشاركة سورية في هذا المشروع، واكد ان التمويل والتحرك هو فقط من الصليب الاحمر الدولي. وفي رده على سؤال اين كانت منظمة الصليب الاحمر طوال الاربعين عاما هو عمر الاحتلال الاسرائيلي للجولان من المشروع في هكذا مشروع اجاب انه لم يتلق الصليب الاحمر اي طلب بهذا الخصوص من السكان، وفقط عندما تلقى طلبا بضرورة بناء مركز طبي قامت المنظمة عام 2002 بمسح طبي في الجولان وتبين انه من الملائم تشييد مركز طبي للتخفيف على السكان عبء السفر. والمحير في الامر ان مندوب الصليب الاحمر اعلن وبشكل صارم ان تمويل المشروع هو من قبل منظمة الصليب الاحمر، بينما يعلن د. عبد الرحمن العطار، مدير الهلال الاحمر السوري ان هذا المشروع هو نتاج تنسيق بين منظمة الصليب الاحمر الدولية ومنظمة الهلال الاحمر السوري. يشار الى انه في تصريحات سابقة للسيد الصالح الاسير السابق ورئيس مكتب شؤون الجولان في دمشق قال فيها ان سورية تنوي بناء مشفى في الجولان المحتل بمساعدة الصليب الاحمر الدولي.